



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة رقم (6)

تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة
إثر العدوان الإسرائيلي الأخير

2014

تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير

الخلفية:

منذ العام 2000 حتى اليوم وإسرائيل تصعد من حربها الاقتصادية، التي لا تقل ضراوة عن حربها الميدانية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني. وإسرائيل كقوة احتلال ترى أن بناء اقتصاد فلسطيني قوي قادر على توفير مقومات الصمود لشعبنا من شأنه أن يعطل مخططاتها الرامية لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين من وطنهم، ويساهم بشكل فعال في إفشال مخططاتها وإرغامها على الرضوخ لاستحقاقات الشرعية الدولية وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران، وحل قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويعتبر الحصار المفروض على قطاع غزة جزءاً من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية عبر الحواجز والاعتقالات ومواصلة الاستيطان وهدم الجدار الفصل العنصري، أو في قطاع غزة عبر السيطرة على جوها وبحرها وإغلاق كافة المعابر التجارية والحد من حركة الأفراد والبضائع منذ حزيران 2007. ويشكل هذا الحصار انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى الحصار إلى شل الاقتصاد، وطال بالأذى جميع مناحي الحياة، حيث حرم مواطني القطاع من الوصول إلى السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الأساسية كالبنترول والاسمنت والأسمدة الزراعية مما أعاق الحياة العادية والنشاط الاقتصادي، ناهيك عن تعطيل جهود إعادة الإعمار والبناء لإزالة نتائج الاعتداءات السابقة وتنشيط الاقتصاد.

أما العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة فقد كان الفصل الأعنف والأكثر دموية وتدميراً في سلسلة الاعتداءات التي شنتها إسرائيل ضد شعبنا خلال العقدين الماضيين. فقد سبق العدوان الحالي اعتداءان عسكريان وحشيان في العامين 2009/2008 و2012، أوقعا آلاف الشهداء والجرحى، وخسائر جسيمة في الممتلكات والبنى التحتية والمرافق العامة والخاصة.

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على النتائج والتأثيرات الاقتصادية للحصار والحروب العدوانية على قطاع غزة. ومن منطلق إدراكنا بأن نتائج وتأثيرات الحصار والتدمير لا تقتصر على المباني والمنشآت العامة والبنى التحتية، والورش والمصانع والأراضي الزراعية فحسب، فإن الورقة تستعرض أيضاً نتائج وآثار الحصار والحروب العدوانية على مؤشرات الأداء الاقتصادي لقطاع غزة خلال العقد الماضي، لاستكشاف تأثيراتها على بنية وتطور اقتصاد قطاع غزة، وعلى ارتباطه مع اقتصاد الضفة الغربية.

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة هو عرض صورة للأوضاع الاقتصادية المأساوية الراهنة في قطاع غزة، لمساعدة صانعي السياسات والمسؤولين في إعداد خطة وبرامج إعادة الإعمار وإنعاش اقتصاد القطاع بما في ذلك وضع السياسات العامة (الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة) والرؤية الملائمة ليس فقط من أجل بناء ما تم هدمه مادياً، وإنما "إعادة بناء" الاقتصاد في القطاع على أسس جديدة وعصرية، وبشكل يضمن تعافيه من التشوهات والاختلالات البنوية التي سببتها الحروب المتتالية والحصار المستمر منذ عام 2006. وإرساء قواعد التنمية المستدامة فيه.

ولا تنطرق الورقة للأوضاع الإنسانية المأساوية التي خلفها العدوان الإسرائيلي والكلفة العالية لذلك من تعويض وإعادة تأهيل وعلاج نفسي وخسائر غير مباشرة على صعيد سوق العمل وغيره.

إنطلاقاً من ذلك، تميز الورقة بين ثلاثة مستويات من التدخلات المطلوبة: تلبية الإحتياجات الإنسانية العاجلة؛ وإعادة بناء وتعمير ما خربته الحروب؛ وإنعاش اقتصاد قطاع غزة المدمر:

1. الجهد الإغاثي الإنساني الفوري ويتمثل بتوفير المأوى والأمن الغذائي ومياه الشرب والخدمات الصحية لمئات الآلاف من المشردين والمتضررين جراء العدوان الأخير، إضافة إلى توفير الرعاية النفسية للعوائل التكلية وكافة الأطفال الذين عايشوا ويلات الحرب، وتنظيف الأماكن والمنشآت التي طالها القصف من المخلفات الخطرة التي تهدد حياة المواطنين.
2. برنامج استثماري متكامل لإعادة بناء وتعمير المساكن والمنشآت والمرافق العامة والخاصة والبنى التحتية المادية من طرق وشيكات مياه وكهرباء وصرف صحي؛ والاجتماعية من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية، ومساجد، وكنائس وما شابه ذلك.
3. خطة متكاملة لإحياء الاقتصاد والعملية التنموية في القطاع بالتكامل والانسجام مع الخطة التنموية العامة للاقتصاد الفلسطيني، لتحقيق عملية تنموية تعزز وحدة الاقتصاد الفلسطيني وتكامله، ليشكل قاعدة اقتصادية متماسكة وممتينة للمشروع الوطني الفلسطيني، ولإقتصاد دولة فلسطين.

تحاول هذه الورقة الخلفية طرح الأسئلة الرئيسية لمناقشة التدخلات المطلوبة في المستويين الثاني والثالث، وهي لا تتطرق للمستوى الأول المتعلق بالتدخلات الفورية لتلبية الإحتياجات الحيوية المطلوبة، والتي باشرت الوزارات ومؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني بكل طاقتها في توفيرها. وهي تتلقى الدعم والإسناد من جماهير ومؤسسات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية. كما تتلقى معونات من العديد من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة المانحة.

وتجب ملاحظة أن تدخلات المستويين الثاني والثالث مترابطة بشكل عضوي، ففي حال توفر شروط إعادة البناء والتعمير وخصوصاً إنهاء الحصار وضمان حرية تدفق البضائع والمعدات والخبرات الى القطاع، وتوفر الأموال اللازمة، وبناء الإطار المؤسسي الملائم للقيادة والإشراف على تنفيذ برامج إعادة البناء والتعمير والإنعاش الاقتصادي، سيؤدي التعامل مع آثار العدوان الى تحفيز النشاط الاقتصادي بحكم ارتباطات اعمال الإعمار الأمامية والخلفية مع مختلف قطاعات الإقتصاد. وهذا سيكون له أثر ايجابي على تحفيز النشاط الاقتصادي والتشغيل، وبالتالي على مستويات المعيشة في القطاع. إذن يجب التعامل مع عملية إعادة الإعمار على أنها مفتاح وخطة أولى على طريق التخلص من آثار الحصار والتشوهات التي نتجت عنه، والتي تتطلب رؤية سليمة وسياسات فعالة لنجاحها. وفي هذا السياق رأينا ان تتناول الورقة بالتحليل أيضاً آثار الحصار على بنية ونمو الإقتصاد في غزة. وفي ضوء النقاش الذي سيتم خلال جلسة الطاولة المستديرة التي تشكل هذه الصفحات خلفية لها، سيتم تحديد ملامح السياسة العامة والرؤية التي يجب إتباعها لإحياء الإقتصاد في غزة آخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تجاربنا السابقة، والشروط الواجب توفرها لنجاح هذه العملية والأولويات التي يجب أن نركز عليها، آخذين بالاعتبار احتمالات عدم التزام المانحين بكامل تعهداتهم لتوفير الأموال اللازمة.

أولاً: تكاليف ثلاثة اعتداءات متعاقبة

وضعت 8 سنوات من الحصار وسلسلة من الاعتداءات المتواصلة قطاع غزة في مواجهة أزمة إنسانية عميقة. فقد شنت إسرائيل عدوانها الأول على القطاع في نهاية العام 2008 واستمر العدوان قرابة الشهر وأسفر عن استشهاد 1,417 مواطناً وإصابة 5,450 آخرين معظمهم من المدنيين العزل وخصوصاً بين الأطفال والنساء. وقد شهدت السنوات من 2010-2012 هدوءاً نسبياً وتخفيفاً جزئياً للحصار، مكن أهل القطاع من البدء بإزالة مخلفات عدوان 2008 وتنشيط اقتصادهم. ولكن إسرائيل عادت لتشن عدواناً جديداً على القطاع في العام 2012 استمر لمدة أسبوعين وأسفر عن استشهاد 177 مواطناً

وإصابة المئات، والحق دمارا في المباني والمرافق والممتلكات أيضا. أدى عدوان 2012 إلى شلل كامل في كافة مناحي الحياة طيلة فترة العدوان، وأدى إلى توقف شامل للنشاط الاقتصادي في قطاع غزة.

كان العدوان الأخير الذي بدأ في الثامن تموز 2014 هو الأعنف والأكثر وحشية، ليس فقط من ناحية الخسائر البشرية بين الأطفال والنساء وكبار السن، ولكن من ناحية الدمار الذي ألحقه بالمساكن الخاصة والمرافق العامة وبما تبقى من بنية تحتية وقاعدة إنتاجية منداعية في القطاع. وفاقم العدوان الأزمة التي يمر بها قطاع غزة، فألى جانب الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية بعد عدواني 2008 و2012، جاء هذا العدوان ليضيف المزيد من الدمار لكل الأنشطة الحياتية والاقتصادية. كما تحولت مناطق كبيرة الى ساحات من الدمار الكبير مثل حي الشجاعية وبلدة خزاة وسائر الشريط الشمالي والشرقي لقطاع غزة. ونستعرض في الجدول ادناه حجم الدمار الذي تسببت بها الحروب العدوانية الثلاث الأخيرة، وتكاليف اعادة البناء والترميم المطلوبة لإزالة أثارها. ومن الضروري الإشارة بأننا قمنا بالاتصال بالعديد من المؤسسات الحكومية والدولية والخبراء الاقتصاديين في محاولة للحصول على بيانات متكاملة وموثوقة حول حجم الدمار الذي سببه العدوان الأخير، الذين وافونا بما لديهم، إلا أن عملية حصر حجم الدمار والخسائر لا تزال مستمرة، وعليه فإن الأرقام الواردة في الجدول أدناه بخصوص العدوان الأخير مرشحة للتغير مع اكتمال عملية الحصر والتدقيق.

تقديرات حجم الدمار والأضرار الناجمة عن عدواني إسرائيل السابقين على قطاع غزة خلال الأعوام 2008، 2012، وتقديرات أولية لحجم الدمار الذي خلفه عدوان 2014 وتكاليف اعادة البناء

(مليون دولار)						المنشأة
2014 ¹		2012 ²		2009-2008 ³		
التكلفة ⁴	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	
700	10080 ⁵	17	298	232	4036	منازل مدمرة بشكل كامل
280	8000					منازل مدمرة بشكل جسيم
160	5800					منازل مدمرة بشكل متوسط
358	35800	56	8000	82.0	11514	منازل مدمرة بشكل جزئي
na	202	4	50	55	268	عدد المباني التعليمية (كلي، جزئي)
40	20	130	-	57.1	53	مباني حكومية
10	-	-	-	5	-	أسوار المنازل والمباني والأرصفة
na	17					المستشفيات - 6 منها تدميرا كاملا
na	50					مراكز صحية وعيادات
3.8	32	-	-	1.5	20	سيارات إسعاف ودفاع مدني
45	73	24	36	14	23	المساجد المدمرة (كلي)
19.7	197					المساجد المدمرة بشكل جزئي
-	-	1.6	1	6.5	3	جسور
-	-	-	-	1.8	5	محطات بنزين

¹ في ما عدا البنود المتعلقة بالمنازل المدمرة بشكل جزئي وكلي، فإن باقي البيانات حول خسائر العدوان الأخير مأخوذة من تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان

² التقرير السنوي لوزارة الأشغال 2012.

³ الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزة 2009.

⁴ تم تقدير تكاليف إعادة الإعمار من قبل المعهد بالتشاور مع بعض المختصين والخبراء في الوزارات ذات العلاقة.

⁵ عدد المنازل المدمرة بشكل جزئي وكامل مأخوذة من تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ 2014/08/26.

<https://www.sheltercluster.org/MENA/Palestine/Pages/default.aspx>

*

2014 ¹		2012 ²		2009-2008 ³		المنشأة
التكلفة ⁴	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	
40	-	21	8	6.2	-	خطوط مياه ومجاري
41	30	38	28	78	57	طرق بالكيلو متر
200	-	120	-	180	-	القطاع الزراعي (النباتي والحيواني والصيد البحري)
35	10	13.5	-	13	-	محطات توليد الكهرباء
360	1000	213	-	146	722	مصانع وورش ومنشآت تجارية
18						قطاع الطرق والنقل والمواصلات
-	-	-	-	22	-	خسائر مباشرة أخرى
15	-	-	-	6	-	تكاليف إزالة الردم
2326*		638.1		900.1		المجموع الإجمالي للخسائر

* لا يشمل خسائر قطاعي التعليم والصحة وكافة تكاليف الإغاثة وخسائر التعطل عن التشغيل

خسائر العدوان الأخير

المباني السكنية:

تشير التقديرات المبدئية لنتائج الحرب التي استمرت 51 يوماً إلى أنه تم تدمير أكثر من 10 آلاف منزل تدميراً كاملاً، من ضمنها تدمير لعدد من الأبراج السكنية منها برج الظافر وبرج الباشا بغزة. وقدرت تكلفة إعادة إعمارها بنحو 700 مليون دولار. وأحدث العدوان الأخير تدميراً بالغاً لحوالي 8000 وحدة سكنية قدرت تكلفة إعمارها بحوالي 280 مليون دولار، بالإضافة إلى التسبب بأضرار متوسطة لما يقارب 5800 وحدة سكنية تقدر تكلفة إعادة إعمارها بحوالي 160 مليون دولار وإلحاق أضرار بسيطة بنحو 35800 وحدة بتكلفة 358 مليون دولار⁶. ويفاقم الدمار الذي نجم عن العدوان من أزمة السكن التي يعيشها القطاع، حيث كان القطاع قبل العدوان بحاجة إلى 71000 وحدة سكنية إضافية لحل هذه الأزمة. ويعتبر توفير أماكن أيواء مؤقتة للعائلات المتضررة من أهم التحديات التي تواجه الهيئات المحلية والحكومية في الفترة المقبلة.

قطاع الكهرباء:

تجاوزت إجمالي الخسائر في قطاع الكهرباء 35 مليون دولار، ووصل العجز في الطاقة أكثر من 70%، حيث تضررت محولات وأعمدة وكوابل الضغط العالي، كما تضررت المستودعات الرئيسية الخاصة بشركة توزيع الكهرباء. وتعرضت الخطوط الرئيسية العشرة للقصف بشكل متتابع ومتكرر، أدى إلى تعطيلها جميعاً عن العمل في بعض أيام الحرب وتوقف تزويد القطاع بـ 120 ميغاواط، مما تسبب في حرمان جميع مواطنيه ومؤسساتهم الحيوية من أبسط احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وهدد بكارثة إنسانية خطيرة. خلال أيام العدوان كان القطاع يزود من خلال 3 خطوط فقط من الخطوط الإسرائيلية العشرة، وهي لا تكفي لتزويد السكان الذين لم تدمر شبكات تزويدهم بالكهرباء لـ 3 ساعات يومياً، مع العلم أن الكمية اللازمة لسد احتياجات السكان من الكهرباء هي 360 ميغاواط، ولم يتوفر منها خلال فترة الحصار سوى قرابة 200 ميغاواط. ويحصل قطاع غزة على التيار الكهربائي من ثلاثة مصادر، أولها إسرائيلي، حيث تمد القطاع بطاقة مقدارها 120 ميغاواط، وثانيها مصر، وتمد القطاع بـ 28 ميغاواط، فيما تنتج محطة توليد الكهرباء في ما بين 40 إلى 60 ميغاواط، وهو لا يتعدى نصف قدرة التوليد فيها بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيلها. وحرمت غزة من هذا المصدر كلياً بعد قصفها وإحراق مخازن الوقود فيها.

⁶ تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ 2014/08/26

✦ قطاع المياه والصرف الصحي:

أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى إحداث أزمة كبيرة في قطاع المياه، حيث أن كمية الوقود التي تم إدخالها لا تكفي لتغطية احتياجات قطاع غزة لتشغيل المضخات التي تحتاج لـ 250 ألف لتر شهرياً. وتكبد قطاع المياه والصرف الصحي خسائر تقدر بنحو 40 مليون دولار. ويشمل ذلك تدمير 11 بئراً للمياه بشكل كلي و15 بئراً بشكل جزئي في مختلف أنحاء قطاع غزة، وتدمير 5 خزانات للمياه بشكل كلي، فيما تضرر 11 خزناً للمياه بشكل بالغ أو جزئي. في غضون ذلك، تم تدمير وحدتي تحلية للمياه كلياً، وأصاب العدوان 4 وحدات تحلية بأضرار ما بين جزئية وبالغة، كما تم تدمير 4 آبار مياه جوفية تدميراً كاملاً و5 خزانات مياه رئيسية ومولدات لـ 5 آبار وخطوط رئيسية ناقلة من 10 آبار، إضافة إلى تدمير نحو 7 كيلو متر من شبكات المياه والخطوط الرئيسية.

قطاع الطرق والنقل والمواصلات:

تم تدمير حوالي 30 كم تقدر تكلفة إصلاحها بـ 40 مليون دولار. وبلغ إجمالي خسائر قطاع في غزة، أكثر من 22 مليون دولار، منها نحو 10 ملايين دولار خسائر ناتجة عن تعرض 1000 سيارة خاصة للتدمير بشكل كامل، بالإضافة 1050 سيارة أخرى تعرضت للتدمير بشكل جزئي. وأعلنت وزارة النقل والمواصلات أن الخسائر المتعلقة بقطاع المواصلات بلغت 12 مليون دولار تقريباً، وتشمل الورش والكرجات التابعة للوزارة، موزعة بين 3 ملايين دولار حجم الخسائر في السيارات الحكومية، ومليون دولار خسائر نتيجة الأضرار التي لحقت بمركبات الدفاع المدني (الإطفاء)، ومليون و800 ألف دولار أضرار المركبات التابعة للقطاع الصحي. أما الأضرار المتعلقة بميناء غزة فقد قدرت بـ 5 ملايين دولار سواء نتيجة الأضرار التي لحقت ببعض المراكب أم بالمنشآت الموجودة بالميناء.

القطاع الزراعي :

بلغت قيمة الأضرار والخسائر التي أصابت القطاع الزراعي جراء الحرب 550 مليون دولار. وقالت وزارة الزراعة في بيان صحفي أن القيمة التقديرية للأضرار والخسائر الزراعية المباشرة تجاوزت 200 مليون دولار، موزعة بالشكل التالي، أراضي زراعية: 150 مليون دولار، إنتاج حيواني 40 مليون دولار، الصيد البحري 10 مليون دولار. فيما وصلت الخسائر غير المباشرة إلى 350 مليون دولار.

قطاع التعليم:

قدر الفريق الهندسي في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكار حجم الخسائر في قطاع التعليم (العام الحكومي والعالي) جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بأكثر من 22 مليون دولار. حيث كانت حصة المدارس الحكومية من الخسائر ما يقدر بـ 13 مليون دولار، والجامعات بما يقدر بـ 10 ملايين دولار. فقد طال الدمار 142 مدرسة حكومية، منها 23 تضررت بشكل بالغ بحيث لم تعد تصلح للاستخدام خلال العام الدراسي الحالي 2014-2015، مقدراً تكلفة إعادة إعمارها بـ 8 ملايين دولار. بالإضافة إلى 119 مدرسة أخرى تضررت بشكل جزئي بحيث يمكن استخدامها خلال هذا العام الدراسي في حال تم ترميمها بأسرع وقت ممكن، مقدراً قيمة إعادة إعمارها بـ 4 ملايين دولار.

خسائر قطاع التعليم العالي تصل إلى حوالي 10 مليون دولار، لإصلاح الدمار في ثلاثة جامعات، وهي: جامعة الأزهر والتي تضررت 3 مبان تابعة لها، أحدها بشكل كامل وقدرت خسائرها بـ 3 ملايين دولار، والجامعة الإسلامية التي تضررت فيها مبنين اثنين بتكلفة تقدر بـ 4.5 مليون دولار، وأخيراً الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية التي تم تدمير بعض قاعات الدراسية فيها والمختبرات العلمية والمكتبة المركزية ومركز الحاسوب ومولدات الكهرباء وقدرت قيمة الأضرار بـ 2.5 مليون دولار. وحذر التقرير من العجز الذي سيواجهه المدارس الحكومية حال بدء العام الدراسي في استيعاب الطلبة ممن دمرت مدارسهم ويقدر بالـ 25 ألف طالب، لافتاً إلى معاناة مدارس القطاع أصلاً من الاكتظاظ واعتمادها على نظام الفترتين الدراسيتين كحل لنقص المدارس نتيجة للحصار.

القطاع الصحي:

تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية في القطاع لإضرار بالغة جراء استهدافها المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وتسبب القصف بدمار متفاوت الحجم لسبعة عشر مستشفى من أصل 32 مستشفى تعمل في القطاع. وعلى الرغم من أن بعض هذه المستشفيات عاد للعمل بشكل جزئي إلا أن 6 منها أغلقت بشكل كامل، إما بسبب تدميرها بشكل كامل كما هو الحال في مستشفى الوفاء في حي الشجاعية، أو بسبب انعدام الأمن والتهديدات المتواصلة بالقصف. كما تم استهداف 50 عيادة من أصل 97 عيادة وأدى ذلك إلى إغلاق 30 عيادة بشكل كامل. وهذا يعني أن أكثر من نصف المرافق الصحية العاملة في القطاع تضررت بشكل كبير يحد من قدرتها على أداء مهامها وتقديم الخدمات الصحية والعلاج للمصابين والمرضى. ولم تصدر أي جهة رسمية حتى الآن تقديراً للمبالغ المطلوبة لإعادة إعمار هذه المنشآت. إلا أن منظمة الصحة العالمية طلبت توفير 60 مليون دولار بشكل عاجل لصالح وزارة الصحة الفلسطينية.

الأوقاف:

بحسب آخر إحصائية لوزارة الأوقاف فإن العدد الكلي للمساجد المتضررة بلغ 270 مسجداً، منها 73 مسجداً تم تدميرها بشكل كامل و 197 مسجد تضررت بشكل جزئي. وتبلغ تكلفة إعادة إعمارها بحسب الوزارة ب 35 مليون دولار. كما أن الاحتلال دمر (6) مقرات للجان الزكاة بشكل كلي وجزئي، واستهداف (13) مقبرة، وتعرض كنيسة للضرر أيضاً، ومدرسة الأوقاف الشرعية للبنين، وكنية الدعوة الإسلامية فرع الشمال، وتدمير حافلة وتضرر حافلة أخرى، وتدمير وتضرر (36) عقاراً وقفاً. مما يجعل إجمالي تكلفة إعادة الإعمار ترتفع إلى 50 مليون دولار .

ثانياً: أثر الحصار والاعتداءات على الاقتصاد:

بعد مرور 8 سنوات على الحصار تبدو صورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة قاتمة جداً. عملياً أدى الحصار إلى وقف حركة البضائع والمواد الخام والوسيلة من وإلى القطاع، وفرض قيوداً شديدة على الوصول للأراضي الزراعية وعلى مساحة الصيد البحري، بالإضافة إلى منع إدخال وإخراج النقد للقطاع. كل ذلك أدى إلى انهيار كبير في القدرات الإنتاجية في قطاع غزة، حيث اضطر العديد من المصانع والورش للإغلاق بشكل كامل أو جزئي، وبالتالي الاستغناء عن عدد كبير من العمال، حيث تؤكد البيانات أن أكثر من 75,000 عامل فقدوا وظائفهم خلال العام 2007 فقط، مما عمق مشكلة البطالة المرتفعة أصلاً. كما أن استهداف محطة توليد الكهرباء الوحيدة والتي تعتبر المصدر المحلي الوحيد لإنتاج الكهرباء ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيلها أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين والمنتجين على حد سواء. أضف إلى ذلك انقطاع الكهرباء على تشغيل مضخات معالجة مياه الصرف الصحي ويحد من قدرة المؤسسات الصحية والتعليمية على تقديم الخدمات المنوطة بها.

بعبارة أخرى فقد أدخل الحصار قطاع غزة في دوامة من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتآكل القاعدة الإنتاجية. وإذا أضفنا الدمار الذي سببه عدواني 2008 و2012 وتعطيل إسرائيل لمباشرة إعادة الإعمار، عندها يمكننا أن نتخيل حجم الدمار المترام الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية وبرأس المال البشري في قطاع غزة. وقد كشفت لنا البيانات المتوفرة العديد من النتائج العميقة للحصار والعدوان في بنية الاقتصاد الغزي.

❖ التأثيرات على مجمل الناتج المحلي الإجمالي:

لتقدير تكلفة الحصار والحروب على الناتج المحلي الإجمالي قبل العدوان الأخير، قمنا باحتساب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة خلال الفترة 1996-2005 واستخدمنا هذا المعدل لتقدير الناتج المحلي الإجمالي الغزي الذي

كان من الممكن تحقيقه للفترة خلال الفترة 2006-2014، مع العلم ان الفترة بين عام 2000 و2005 لا تمثل وضعاً طبيعياً بسبب نظام الإغلاق وإجراءات التضيق على تجارة القطاع الخارجية ومع الضفة الغربية. ولدى احتساب الخسارة السنوية من خلال طرح الناتج المحلي الفعلي لكل عام من الناتج المحلي المتوقع (الممكن)، وجمع الخسائر السنوية بشكل تراكمي، تبين أن الاقتصاد في قطاع غزة خسر ما يقدر بـ 3.3 مليار دولار خلال فترة الحصار بالأسعار الثابتة للعام 2004.

✧ التأثيرات على سوق العمل:

شهد التوظيف هبوطاً حاداً في معظم القطاعات بعد تشديد إسرائيل لحصار قطاع غزة بعد إعلانها منطقة معادية اعتباراً من الربع الرابع 2007، باستثناء قطاع الزراعة وقطاع الخدمات. ويمكن تفسير الارتفاع في التوظيف في قطاع الزراعة بالحاجة المتزايدة للغذاء في أوقات الحصار. أما قطاع الخدمات فقد استوعب جزءاً كبيراً من العاملين الذين فقدوا وظائفهم في القطاعات الأخرى. كما ارتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي بشكل كبير بعد توسع الحكومة هناك بتوظيف أعداد كبيرة لاستبدال الموظفين المستكفين عن العمل تحت إدارة الحكومة المقالة بعد الإنقسام. وأدى عدواني 2008 و2012 إلى تدمير مئات المنشآت الصناعية، وتدمير الدفيئات والأراضي الزراعية، ووقف دخول الاسمنت والحديد ومواد البناء الأخرى إلى توقف نشاط هذا القطاع وتحول العاملين إلى البطالة أو العمل في الأنفاق والتجارة المرتبطة بها.

أدى تقلص التوظيف في القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة والصيد والصناعة والإنشاءات) زيادة معدلات البطالة وزيادة نسبة العاملين في القطاعات الخدمية العامة والخاصة. وهذا يشير إلى تحول اقتصاد غزة إلى اقتصاد خدمي. من المعروف أن التحول نحو القطاع الخدمي هو "ظاهرة اقتصادية عالمية"، ولكن عادة ما يسبق هذا التحول تطور في القطاع الصناعي، وهذا التطور في القطاع الصناعي هو الذي يخلق الحاجة لنمو قطاع الخدمات ليلبي احتياجات التصنيع والإنتاج. أي أن التحول نحو الخدمات عادة يحصل في سياق تطور طبيعي للاقتصاد. أما في حالة الاقتصاد في قطاع غزة والضفة الغربية أيضاً، فإن هذا التحول يأتي كنتيجة لمعالجة الاختلالات التي تعانيها القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة والزراعة بسبب حرمان إسرائيل لها من الموارد والأسواق وتدمير المنشآت بشكل مباشر. والتحول السريع نحو تضخم قطاع الخدمات هو تشوه بنيوي ناجم عن سياسات الاحتلال بشكل رئيسي. وعليه، فإن جهود إعادة بناء قطاع غزة يجب أن تركز على تطوير القطاعات الإنتاجية لإعادة مسار تطور الاقتصاد إلى سياقه الطبيعي السليم.

✧ التأثير على الأجور والأسعار:

على الرغم من أن البيانات تظهر ارتفاعاً في الأجور الاسمية في القطاعين العام والخاص، إلا أن الحصار سبب انخفاضاً حاداً في الأجور الحقيقية. فقد قفز مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في القطاع بشكل حاد في أول سنة للحصار المشدد. ويرجح أن الارتفاع حصل في عامي 2007 و2008 نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد على حد سواء، وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الغذاء إثر أزمة الغذاء العالمية. وادى الارتفاع الكبير في مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك إلى هبوط الأجور الحقيقية للعاملين في نفس العام بشكل حاد أيضاً. هذا إلى جانب الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة، التي لم تهبط في أحسن أحوالها عن 30% منذ العام 2002.

✧ التأثير على القطاع الصناعي:

تلقى القطاع الصناعي ضربة شديدة من جراء تدمير الممتلكات والمنشآت الصناعية خلال عدواني 2008 و2012، مما أدى إلى انخفاض حاد في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. كما أن الحصار حد بشكل كبير من قدرة المنتجين الذين نجت منشآتهم من التدمير على توفير المواد الخام اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية ومن إمكانية تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. عدا عن المواد الموضوعة على (قائمة الاستخدام المزدوج) والتي تدخل في العديد من الصناعات وتمنع إسرائيل استيرادها بشكل كامل. لقد كان إنتاج هذا القطاع يتحرك بمنحنى تصاعدي قبل أن تتسبب الحرب

والحصار بإجبار 98%⁷ (3800 من أصل 3900) من منشآت القطاع الخاص على الإغلاق إما بشكل كامل أو جزئي مما أدى إلى تسريح 35000 عامل. لقد كان العام 2007 هو الأسوأ للقطاع الصناعي، حيث بلغ إجمالي إنتاج هذا القطاع 214.8 مليون دولار، ما يمثل 30% من مجمل إنتاج القطاع الصناعي في فلسطين. وبالرغم من أن القطاع الصناعي عاد ليسجل نمواً في العام الذي يليه، ولكنه بقي يعاني من ركود انعكس في تناقص إنتاج هذا القطاع من 486.7 مليون دولار عام 2010 إلى 308.9 مليون دولار عام 2011.

كما أن التوظيف في هذا القطاع شهد تناقصاً تدريجياً. وسجل أكبر هبوط في عدد ونسبة العاملين في القطاع الصناعي خلال الربع الرابع من عام 2008، حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع 2.7% من إجمالي العاملين في غزة بسبب العدوان الذي حصل في نهاية هذا الربع. وبالمجمل انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من 8.7% في الربع الرابع 2005، إلى 4.4% في الربع الرابع 2013.

✧ التأثير على قطاع التجارة

تأثر قطاع التجارة في غزة بالحصار المفروض منذ 2006 وبسبب الحروب عليها، هذا بالإضافة إلى محدودية الوصول للأسواق المجاورة بما فيها التجارة مع الضفة الغربية. فقد انخفضت قيمة واردات قطاع غزة بنسبة 40% في الفترة ما بين 2005 إلى 2012 (من 645 مليون دولار إلى 392 مليون دولار). ترافق ذلك مع انخفاض كبير في قيمة واردات قطاع غزة من السلع الأساسية، حيث تراجعت واردات غزة من البترول في هذه الفترة من 81 مليون دولار إلى 25 مليون دولار. كذلك، شهدت إجمالي الصادرات تراجعاً بنسبة 90% خلال الفترة 2005-2012 حيث بلغت في العام 2005 حوالي 41 مليون دولار وتراجعت إلى 4.7 مليون دولار في 2012.

إن عدوان إسرائيل على غزة عام 2008 أثر بصورة واضحة على حجم الصادرات والواردات في غزة خاصة في السلع الأساسية منها البترول والاسمنت، حيث انخفضت مستويات استيرادها بشكل حاد ووصلت لأقل مستوى لها نتيجة لتأثير الحروب والحصار.

✧ التأثير على القطاع الزراعي:

كغيره من القطاعات، شهد القطاع الزراعي الغزي تراجعاً في مؤشراته، حيث بدأت القيمة المضافة فيه بالتراجع بعد العام 2006. ووصلت أدنى قيمة لها خلال العام 2007 (148.1 مليون دولار)⁸. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكاليف الإنتاج (الأسمدة والمعدات) نتيجة الحصار، وحظر استيراد الأسمدة التي وضعت على قائمة السلع مزدوجة الاستعمال. أما بالنسبة للعمالة في هذا القطاع، فقد هبطت بشكل حاد منذ بداية العام 2008 وحتى الربع الثالث من العام 2009. كما انخفضت الأجور الحقيقية للعاملين في هذا القطاع.

كان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً جراء الحصار والعدوان، حيث خسر حوالي 46% من الأراضي الزراعية التي أغلقت ومنع أصحابها من الوصول إليها أصلاً لأنها تقع في المنطقة الحدودية شمال وشرق قطاع غزة أو أنها أصبحت غير قابلة للزراعة بعد عدوان العام 2008 نتيجة تعرضها للقصف والتلوث بالمواد الكيميائية السامة التي تحملها الصواريخ والقنابل الإسرائيلية. وبعد تحويل سلطات الاحتلال المنطقة الشرقية والشمالية من قطاع غزة إلى منطقة عازلة، خسر المزارعون هناك 29% من الأراضي القابلة للزراعة في القطاع، وخسر 50% من السكان الذين يعيشون بجوار تلك المنطقة

⁷ Alwehaidy, Reham, Impact of Gaza blockade and strategies to cope with the consequences, Pal-Think for strategic studies, paper for conference on "the Gaza Blockade: addressing consequences and recovery strategy, October, 2012

⁸ بالأسعار الثابتة للعام 2004

مصدر رزقهم بعد العام 2000، وأصبحت أغليبتهم (73% من الأسر) تعيش تحت خط الفقر مقارنة بنسبة 42% في قطاع غزة ككل.

تكبد المزارعون خسائر فادحة أيضا بسبب منعهم من تصدير منتوجاتهم الزراعية، وخصوصا الورود والفراولة، التي اعتادوا على تصديرها الى الاسواق الأوروبية. وعليه، فإن المخططين للقطاع الزراعي وعند التفكير بإعادة إعمار هذا القطاع عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار خيارات أنماط الزراعة التي تحمي المزارعين من مخاطر الزراعة التصديرية، وإيجاد مجالات زراعة بديلة موجهة للسوق المحلي خاصة في ظل أزمة الغذاء التي يعاني منها القطاع.

✧ التأثير على قطاع الإنشاءات:

ترجع معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في غزة إلى مستويات غير مسبوقه بالمقارنة مع الفترة السابقة وبالمقارنة مع مجمل الأراضي الفلسطينية. ويعزى ذلك إلى تقليص واردات القطاع من الاسمنت من أكثر من 600 ألف طن قبل الحصار المشدد عام 2007 الى أقل من 50 الف طن بعده، وتقليص استيراد الحديد ووقف استيرادهما من إسرائيل كليا بعد العام 2009. شهدت أسعار الاسمنت والحديد، التي أمكن إدخالها عبر الأنفاق ارتفاعا حادا، مما جعل من استيرادها عبر الأنفاق مع مصر مغريا. ولكن ذلك لم يمنع انخفاض القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات منذ العام 2006. حيث تراجعت من 94.7 مليون دولار في ذلك العام إلى 40.5 مليون دولار عام 2008، وعادت للتعافي في العام الذي يليه نتيجة توسع الاستيراد عبر الأنفاق وللتخفيف النسبي للقيود على التجارة الخارجية. إذ انخفضت واردات الاسمنت من إسرائيل خلال نفس الفترة من 619 ألف طن إلى 48.6 ألف طن.

✧ التأثير على القطاع المالي

منذ العام 2007 أوقفت البنوك الإسرائيلية تقديم خدمات الوساطة وأوقفت التعامل مع بنوك قطاع غزة، كما بدأت إسرائيل بوضع العقوبات أمام نقل النقد من كافة العملات من وإلى فروع المصارف العاملة في قطاع غزة باستثناء رواتب العاملين في القطاع العام والمؤسسات الدولية العاملة في القطاع، بالإضافة إلى المماطلة والتأخير في استبدال التالف من النقد ووقف التعامل بين البنوك الإسرائيلية والبنوك في غزة. وأدى ذلك إلى التسبب في أزمة سيولة حادة عانت منها جميع فروع المصارف العاملة في القطاع، مما حد من قدرتها على توفير النقد اللازم للعملاء. كما أدت أزمة السيولة النقدية إلى إلحاق خسائر كبيرة للمتعاملين مع البنوك جراء تشويه أسعار صرف العملات المتداولة الأجنبية بالمقارنة مع أسعار صرفها في الدول الأم. وأخيراً، فإن رفض البنوك الإسرائيلية التعامل مع البنوك الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، أجبر التجار على إتمام معاملاتهم التجارية بشكل مباشر على المعابر، بحيث يدفعون ثمن البضاعة نقداً للتاجر الإسرائيلي، أي أن النقد (بالتحديد الشيقل) يتحرك باتجاه واحد من غزة لإسرائيل لانعدام صادرات القطاع، مما فاقم من نقص السيولة لعملة الشيكيل في بعض الأحيان وفانص في أحيان أخرى ونقص في عملة الدولار والدينار عندما كانت معظم الواردات تأتي عبر الأنفاق من مصر.

يبدو أثر سياسة الحصار والإغلاق جلياً على نمو وتطور الودائع والائتمان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث ظلت الودائع في قطاع غزة تراوح مكانها، وتراجع إجمالي الودائع من 1000 مليون دولار إلى 856 مليون بين العامين 2000 و2013. علماً أن الودائع وصلت أدنى مستوياتها خلال الحصار في العام 2011 حيث سجلت 778.3 مليون دولار. ويلاحظ بشكل خاص أن الودائع بالشيكل انخفضت 11 مليون شيقل بين العامين 2008 و2009، ويعزى ذلك إلى لجوء المودعين إلى سحب مدخراتهم لتغطية نفقاتهم الضرورية في ظل توقف أو انخفاض الدخل خاصة خلال الحرب وبعدها.

تتأثر التسهيلات بشكل أكبر من تأثر الودائع بأوضاع عدم الاستقرار السياسي، حيث ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام وتتحفظ البنوك بشكل أكبر على منح الائتمان خشية من تعثر السداد. فقد بلغ المعدل السنوي لنمو التسهيلات الائتمانية 46% في الفترة (1996-2000). أما خلال الفترة (2006-2013) فقد بلغ معدل النمو السنوي 2.5%. يعكس نمو الودائع الآثار سياسة الحصار والحروب المتعاقبة على القطاع، وما نجم عنها من تعطل عشرات الألوف من العاملين، وإغلاق مئات المنشآت الإنتاجية والخدمية. وتبين الإحصاءات أن متوسط دخل الفرد تدنى في العام 2008 إلى 71% عما كان عليه عام 1999. فإنخفاض الدخل يعني انخفاض القدرة على الادخار (الودائع)، كما أن الحصار والاعتداءات الإسرائيلية زادا من مخاطر الاستثمار، وأدى إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات، كما زاد من تردد المستثمرين لإقامة مشاريع جديدة أو توسيع القائمة منها.

تعزى عودة الودائع والتسهيلات على حد سواء إلى النمو بعد العام 2009 إلى التخفيف من حدة الحصار، فقد تمكنت سلطة النقد من إدخال ما يقرب من 575 مليون شيقل و 23 مليون دولار و 10.5 مليون دينار للقطاع خلال العام 2009. كما تحسنت مجمل المؤشرات الاقتصادية في القطاع نتيجة لتخفيف الحصار بعد عدوان 2008، ولربما كان لازدهار تجارة الأنفاق دور في هذا التحسن.

الأسئلة التي تشكل عناوين مداخلات المتحدثين الرئيسيين في الجلسة:

- ✧ ما هي الرؤية والسياسات التي ستحكم عملية إعادة إعمار وإنعاش القطاعات الاقتصادية
- ✧ ما هي الرؤية والسياسات التي ستحكم عملية إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية المادية والمرافق العامة والبنية الاجتماعية (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية)؟
- ✧ ما هي الشروط الواجب تحقيقها لإطلاق جهود إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد (إنهاء الحصار، توطيد المصالحة والتكامل بين شطري الوطن، توفير التمويل الكافي، توفير القدرات الضرورية المحلية والدولية)؟ وما هي التأثيرات الاقتصادية المتوقعة لجهود إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي؟
- ✧ ما هي الترتيبات الأمثل لإدارة عملية إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة؟ وما هي أدوار الجهات المختلفة في هذه العملية؟

بعض الأسئلة المطروحة لجميع المشاركين لتركيز النقاش حولها:

1. كيف يمكن استغلال الفرصة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وزيادة كفاءتها ولتصبح أكثر وحدوية وتمثيلاً لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني وأطيافه في شطري الوطن.
2. كيف يمكن إسناد خطة إعادة الإعمار برؤية وخطة تنموية شاملة هدفها معالجة آثار حصار طويل وخانق تخله اعتداءات متكررة مدمرة،
3. كيف يمكن تحويل اقتصاد غزة من اقتصاد يعاني من الكساد إلى اقتصاد يشكل رافعة للاقتصاد الفلسطيني؟
4. ما هي الآليات والسياسات المطلوبة لضمان مشاركة أوسع لكافة شرائح المجتمع في قطاع غزة في عملية التخطيط لبرامج وجهود إعادة الأعمار، بشكل يضمن أن تكون احتياجاتهم وأولوياتهم مكوناً أساسياً في هذه الخطط. حيث أن من أبرز المآخذ على جهود إعادة الإعمار السابقة كانت ضعف مشاركة المجتمع المدني في عملية التخطيط.
5. كيف يمكن إعطاء الأولوية لاعتماد على الموارد والقدرات البشرية الفلسطينية في إعادة البناء والتنمية في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات،
6. كيف يمكن وما هي محددات الاستعانة بالخبرات والقدرات العربية والدولية أيضاً للتعجيل في عملية إعادة البناء والإعمار والإنعاش الاقتصادي، وبما لا يؤثر على تنامي القدرات الذاتية.

7. ما هو الإطار الأنسب لإدارة عملية إعادة البناء والإعمار والإنعاش الاقتصادي: كيف يمكن جمع جميع الشركاء في لجنة إعمار وطنية تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني؟
8. كيف يمكن إدماج معالجة التثوهات البنيوية الناجمة عن الحصار والاعتداءات وعقود طويلة من الاحتلال وإحباط التنمية؟